محضـــر مذكرة تفاهم بين مكتب الشـــكاوى العام ووزارة العدل بحكومة الإنقاذ السورية

تم بتاريخ يوم الأحد في السادس عشر من شهر محرم لعام 1444 هجري، الموافق للرابع عشر من شهر اب من عام 2022 ميلادي.

وقد تم عقد جلسة في مكتب السيد وزير العدل بحضور كل من فريق مكتب الشكاوى العام والسيد وزير العدل الأستاذ أنس سليمان والأخ الدكتور مظهر الويس عضو مجلس القضـــاء الأعلى والأخ أبو خالد النائب العام ، حيث تم تحرير العديد من القضايا التي تخص عمل المكتب مع وزارة العدل، وقد خلصت الجلسة الى الإتفاق على النقاط التالية :

أولاً: التخصص النوعي لمكتب الشكاوى:

1- حيث يقوم مكتب الشكاوى بإستقبال القضايا الشائكة والمستعصية التي مضى عليها مدة زمنية طويلة ، ولم يتم حلها صلحا أو بموجب قرار حكم قضائي، حيث يتم التنسيق مع مكتب السيد وزير العدل.

2- القضـــايا التي لها أثر اجتماعي ســـلبي او إيجابي على المجتمع في المناطق المحررة ويتطلب الاستعجال لحلها.

3- الشكاوى المتعلقة بكبار موظفي وزارة العدل – قضاة، رؤساء نيابة، مسؤول تحقيق – حيث يتم ارسال البريد مباشرة الى مكتب السيد وزير العدل لمتابعتها أصولا.
4- تدوين جميع محاضـــر صـــكوك الصـــلح وقرارات التحكيم التي تم حلها عن طريق مكتب الشكاوى العام، حيث يقوم المكتب برفع هذه الصكوك وقرارات التحكيم الى محكمة الاستئناف في وزارة العدل، لإعطائها صيغة اكساء حكم.

ثانياً: بما يخص موضوع الاستدعاء للتحقيق أو الاعتقال، فيتم التنسيق مع المسؤول الأمني للمنطقة في جهاز الأمن العام .

ثالثاً: لا يتم استقبال القضايا التي صدر فيها حكم قضائي مبرم عن طريق المحاكم إلا إذا كان هناك مخالفة واضـــحة لقوانين وزارة العدل المعمول بها ويتم رفعها لمكتب السيد وزير العدل .

رابعاً: القضـــايا التي لها اختصـــاص يتعلق بجهاز الامن العام فإنها تحال الى الجهاز مباشرة.

خامساً: القضايا التي تتعلق بالفساد المالي فانه يتم احالتها الى السيد النائب العام ويتم متابعة القضية بالتشارك بين مكتب الشكاوى ومكتب السيد النائب العام.

والحمد لله رب العالمين